

اوباما دعا للقضاء على التنظيم الذي وصفه بـ«السرطان» ... وإدارته تقر بفشلها في تحرير الرهائن

## العراق: واشنطن ترد على تهديدات «داعش»

## ... بشن المزيد من الهجمات وتعزيز وجودها العسكري



باراك أوباما

عواصم - «وكالات» - الرئيس الأميركي باراك أوباما أسس الأول إلى القضاء على «السرطان» تنظيم «الدولة الإسلامية» وذلك قبل ساعات على إعلان واشنطن أن القوات الأميركية فشلت في عملية نفذتها في الصيف لاتخاذ رهائن أميركيين محتجزهم التنظيم المتطرف في سوريا.

ويأتي هذا الإعلان غداة نشر الدولة الإسلامية شريط فيديو يظهر فيه مسلح ملثم ينتمي للتنظيم وهو يقطع رأس الصحافي الأميركي جيمس فولي الذي خلف في سوريا في نهاية 2012. كما تضمن الشريط تهديدا من التنظيم بقتل رهينة أميركي آخر إذا تواصلت الغارات الجوية الأميركية في شمال العراق.

وتواصل الطائرات الحربية الأميركية غاراتها الجوية ضد أهداف لتنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق. وبالرغم من التهديد بقتل الرهينة الثاني، قال أوباما «مكنا ما نقوم بكل ما في وسعنا لحاقق العدالة».

وبعد تصريح أوباما طالبت وزارة الخارجية الأميركية بإرسال 300 جندي إضافي إلى العراق حيث ينتشر نحو 850 جنديا ومستشارا عسكريا لحماية المنشآت الأميركية.

وبعد ذلك أضاف مسؤولون وتقارير إعلامية أن القوات الأميركية حاولت إنقاذ فولي ورهائن أميركيين آخرين يحتجزهم تنظيم «الدولة الإسلامية» في سوريا ولكنها فشلت.

ولم يحدد البيت الأبيض والبيتاغون هويات الرهائن الذين كانت العملية تستهدف إطلاق سراحهم ولا عددهم.

وقالت ليبرا مونكو كبيرة مستشاري الرئيس باراك أوباما لشؤون مكافحة الإرهاب «في وقت سابق خلال هذا الصيف أعطى الرئيس (باراك أوباما) موافقة على عملية ترمي إلى إنقاذ مواطنين أميركيين محتجزين ومحتجزين رعا عنهم من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا».

وأضافت في بيان أن «الحكومة الأميركية اعتقدت أن لديها ما يكفي من المعلومات الاستخبارية، وعندما حانت الفرصة أجاز الرئيس للبيتاغون بالبدء سريعا بتنفيذ عملية هدفها إنقاذ مواطنينا».

لكن العملية فشلت «لأن

لا منازع لوزير الخارجية أحمد أوغلو على المنصب

## تركيا: الحزب الحاكم يختار خليفة أردوغان

## ... على رئاسة الوزراء

استنبول - «وكالات» - عقد حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا اجتماعا أسس لاختار أوغلو، لرئاسة الحزب والحكومة خلفا لرئيس الوزراء الذي سيتولى رئاسة البلاد. وقد أبدى أردوغان الرئيس المنتخب حالة من القربى بإعلانه أن هوية خلفه لن تكشف إلا بعد اجتماع الخميس للمكتب التنفيذي لحزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يبدأ في الساعة 11.00 نـحـ. ورغم حرص أردوغان على الإبقاء على نوع من التشويق بشأن اسم خلفه، إلا أن تعيين داود أوغلو بات أمرا شبه مؤكد.

ومنذ عدة أيام أكدت العديد من المصادر القريبة من حزب العدالة والتنمية أن قيادة الحزب الذي يحكم تركيا منذ 2002 اختارت الجامعي داود أوغلو (55 عاما). وحتى رئيس الدولة الحالي عبد الله غول رقيق درب أردوغان والذي يرى عدد من المراقبين أنه بات خوصا له داخل حزب العدالة والتنمية، فقد أكد في آخر اجتماع له في القصر الجمهوري مساء الثلاثاء يحبس ما نقلت عنه قنوات التلفزيون، أنه «بحسب ما فهمت فإن أحمد داود أوغلو سيكون رئيس الوزراء المقبل».

وهذا الجامعي المتخصص بالعلاقات الدولية والذي يمارس واجباته الدينية، يعتبر مقربا من أردوغان ولقبا له، وكان في

خدمته منذ وصوله إلى منصب رئيس الوزراء في 2003. في البداية كمستشار دبلوماسي ثم يصفته وزير الخارجية منذ العام 2009.

وانتقل داود أوغلو من التنظيم في الجامعة إلى ممارسة دبلوماسية تركية جديدة أطلق عليها التزعة «العثمانية الجديدة» وتقوم على عودة تركيا إلى دائرة

التأثير الأولى في مناطق نفوذ السلطة العثمانية، وخصوصا في الشرق الأوسط. لكن هذه السياسة التي وضعت تحت شعار «صفر مشاكل مع الجيران» تراجعت مع «الربيع العربي» في 2011 حيث تنهورت علاقات انقرة مع سوريا ومصر وحتى إسرائيل حليفة الأسس. ولا يتوقع من مهندس هذه

الدبلوماسية ذات النجاحات المتفاوتة والتي باتت عرضة للانتقادات أكثر فائز، والوفاي لأردوغان الفائز بأول انتخابات رئاسية مباشرة في تركيا من الدور الأول، أي انتقاد لسياسة الرئيس المنتخب. وأعلن أردوغان معجزا أن يهدد الشرعية، مساء انتخابه «سأستخدم كل الصلاحيات التي



أحمد أوغلو

لكن وسائل اعلام اميركية نقلت عن مسؤولين في ادارة اوباما ان فولي كان من بين الرهائن الذين همدت عملية القوات الخاصة الاميركية لانقاذهم. وهي للمرة الاولى التي تعلن فيها الولايات المتحدة عن عملية عسكرية من هذا النوع داخل سوريا منذ اندلاع النزاع في هذا البلد في مارس 2011. وفي فيديو اعدام فولي، قال المسلح الملقم ان اي اعتداء على

«الدولة الإسلامية» هو اعتداء على المسلمين الذين قبلوا بدولة الخلافة الإسلامية».

ونقلت صحيفة نيويورك تايمز أن التنظيم المتطرف كان طلب قديمة من عشرات ملايين الدولارات مقابل إطلاق سراح فولي، ثم عمد إلى قتله بعدما رفضت واشنطن دفع الفدية.

وأوضح الرئيس الأميركي أنه تحدث إلى عائلة فولي، مؤكدا أن قتله «صدم ضمير العالم

أجمع». وقال أن تنظيم «الدولة الإسلامية» لا يتحدث باسم أي دين. ليس هناك دينية تقول بدينح الأبرياء. عقيدتهم فارغة». داعيا إلى التعتية لتجنب انتشار هذا «السرطان».

وأضاف «لقد خطفوا نساء أخضعن للتعذيب والإغتصاب والعبودية وأغتالوا مسلمين سنة وشيعة بالآلاف وهاجموا المسيحيين والأقليات الدينية الأخرى».

وتعتقد الاستخبارات الأميركية أن الفيديو غير مفبرك. من جهتها عكفت الحكومة البريطانية اجتماعا عاجلا لأطلاق تحقيق حول مقتل فولي خصوصا أن قائله كان يتحدث الإنكليزية بلهجة بريطانية.

وقال رئيس الحكومة ديفيد كامبرون للصحافيين «لم نحدد بعد هوية الشخص المسؤول عن هذا العمل، ولكن يرجح أكثر فائز أنه مواطن بريطاني».

ودعا والدا فولي جون وديان من أمام منزلهما إلى إطلاق سراح الرهائن. وقالت ديان «جمع لا يريدنا أن نكره. لا يمكن أن نفعل ذلك ونحن فخورون جدا بجمي».

ومن جهتها أعلنت القيادة الوسطى الأميركية عن شن 14 غارة جوية ضد أهداف للدولة الإسلامية خلال الـ24 ساعة التي تلت نشر الفيديو.

وبدأت الأمم المتحدة والدول الأوروبية قتل فولي وحشرت فرنسا من أن العالم يواجه «الوضع الدولي الأخطر منذ 2001».

وعرب الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الخميس عن «غضبه» إزاء ما حصل لفولي، واتهم مقاتلي التنظيم بالتشدد ب«الوحشية».

وبان رئيس الإنتربول رونالد نوبل قتل فولي ومطالب بتحريك دولي لمواجهة التهديد الذي يشكله الاسلاميون المتطرفون.

وفي برلين، أكدت الحكومة الألمانية أنها مستعدة لتزويد أفراد العراق بالأسلحة «في أسرع وقت ممكن».

وأعلن التنظيم المتطرف في يونيو قيام «الخلافة الإسلامية» بعدما سيطر على مناطق واسعة في شرق سوريا وشمال العراق. ويورها عمدت واشنطن إلى دعم القوات الغربية عبر الغارات الجوية لمنع تقدم المقاتلين المتطرفين نحو أربيل عاصمة كردستان العراق ولحماية الأقليات المهددة.

وأعلن التنظيم المتطرف في يونيو قيام «الخلافة الإسلامية» بعدما سيطر على مناطق واسعة في شرق سوريا وشمال العراق. ويورها عمدت واشنطن إلى دعم القوات الغربية عبر الغارات الجوية لمنع تقدم المقاتلين المتطرفين نحو أربيل عاصمة كردستان العراق ولحماية الأقليات المهددة.

وأعلن الرئيس الأميركي أنه تحدث إلى عائلة فولي، مؤكدا أن قتله «صدم ضمير العالم

يمتحنني اياما الدستور (...) للمرة الاولى، الرئيس انتخب من قبل الشعب، تركيا الجديدة سيكون لها عادات جديدة».

وبموجب الدستور ما زالت صلاحيات رئيس الدولة بروتوكولية إلى حد كبير إذ أن معظم صلاحيات السلطة التنفيذية تعود إلى رئيس الوزراء.

ويأمل أردوغان (60 عاما) من الانتخابات التشريعية المرتقبة في يونيو 2015 أن يحصل حزب العدالة والتنمية (313 نائبا) على الأغلبية الموضوعة (367 مقعدا نائبا من أصل 500) التي تنقصه لتعديل القانون الأساسي.

الا أنه قد يسعى بدون انتظار ذلك إلى تعديل المادة 104 من الدستور التي تمنح صلاحيات الرئيس بمساعدة حقة من نواب الأحزاب المعارضة كما أفاد مصدر برلماني.

وشددت المعارضة بالمساعي التي تحويل النظام من برلماني إلى رئاسي.

وقال كمال كيليشدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري أبرز أحزاب المعارضة الخمس لصحيفة نوداي زمان «يبدو لي أن تركيا دخلت عهد رئيس الوزراء الدمية».

من جانبيه جمال الكاتيب والصحافي حسن جماد «يديهي أن يستمر (الرئيس الجديد) في مهامه الجديدة على ركب الرجل الأودح ودولة أردوغان».

في وقت أكد فيه الجيش رغبته في التوصل إلى حل بالطرق السلمية

## باكستان: الحكومة تختار الحوار

## مع المعارضة للخروج من الأزمة



عمران خان

ويطالب خان والقادي باستقالة شريف بسبب مزاعم فساد وتزوير للانتخابات. ويرفض شريف الذي حقق فوزا كاسحا في الانتخابات الأخيرة في مايو أيار من العام الماضي الاستقالة.

وأتارت الاحتجاجات المخاوف بشأن استقرار البلاد في وقت تحارب فيه الحكومة حركة طالبان وتنسحب فيه قوات حلف شمال الأطلسي من دولة أفغانستان المجاورة.

وسلّطت مواجهة الأضواء أيضا على قضية محورية في السياسة الباكستانية وهي التنافس على السلطة بين الجيش والزعماء المدنيين.

وانهم مسؤولون في الحزب الحاكم عناصر في الجيش بتدبير الاحتجاجات لضعاف الحكومة المدنية. ويؤكد الجيش أنه لا يتدخل في السياسة. ويشكك معظم المحللين في أن الجيش يريد الاستيلاء على السلطة من خلال انقلاب لأنه سيضطر إلى تولي مسؤولية الاقتصاد المتفرد وغيره من المشكلات.

اسلام آباد - «وكالات» - أجري زعيما احتجاجات باكستانية تسعى للإطاحة برئيس الوزراء نواز شريف محادثات مع الحكومة أمس للخروج من أزمة أثارت مخاوف بشأن الاستقرار السياسي في الدولة المسلحة نوويا. ويقود لاعب الكريكت السابق عمران خان ورجل الدين طاغر القادي الذي يدير شبكة من المدارس والجمعيات الخيرية الإسلامية الاحتجاجات في العاصمة اسلام آباد منذ يوم الجمعة.

واحتشد نحو ألفي متظاهر على الطريق الرئيسي أمام البرلمان لليوم الثاني يوم الخميس بعد ساعات من بدء المحادثات بشأن إنهاء الأزمة. وقال احسن اقبال وهو عضو بارز في البرلمان من الحزب الحاكم «نعم المحادثات جارية.. نحقق تقدما».

وقال شهيد مرسلين وهو المتحدث باسم القادي إن زعماء التقوا بالمفاوضين.

## تايلاند: البرلمان يقول نعم لقائد الانقلاب ... رئيسا للوزراء



الجنرال شان بو شا

استعنتهم المجموعة العسكرية بعد الانقلاب، سألوا «كيف يمكن أن ندعو برابوت الآن؟ قائد الطغمة؟ قائد القوات البرية ورئيس الوزراء غير المنتخب؟ ومنذ 22 مايو، اختفى رجال السياسة من الساحة الإعلامية وتم كتم الأصوات المتقدمة.

واعربت لغوضة العليا لحقوق الإنسان للأمم المتحدة هذا الأسبوع عن «قلق شديد» من الوضع في تايلاند لا سيما بسبب تزايد الملاحقات ضد المثليين ومعاربتهم بالسجن عدة سنوات.

وبحسب مايكل مونتيسانو من معهد دراسات جنوب شرق آسيا في سنغافورة فإن ما حصل هو «التنك من الحكم مباشرة دون مضايقة رئيس وزراء دمية». ورأى هذا المحلل أنه مع هدف «إبقاء تايلاند رهينة ماض خبيث» بشكل منه «غير واقعية في 2014، حتى وإن بدا أن العسكر يسيطرون على البلاد». وقال الصحافي برافيت روجاناسيفروك الذي يعد من الشخصيات المته الذين

## المعارك مستمرة قرب معقل الانفصاليين في دونيتسك الأزمة الأوكرانية: كيف تصادر مدرعات روسية

## ... و«القافلة» عند الحدود



جندي اوكراني قرب مدينة دونيتسك

مدربين في روسيا بالإضافة إلى عشرات المدرعات، الأسر الذي أكدته الرئيس الأوكراني بترو بوروشنكو، ونقله موسكو. وعلى صعيد متصل قال مراسل نرويترز إن أول شاحنات من قافلة المساعدات الروسية عبرت يوم الخميس نقطة حدودية روسية وبدأت في التحرك صوب المعبر الحدودي مع أوكرانيا.

ستكون هذه المرة الأولى التي يظهر فيها دليل على تحوّل القوات الروسية في المعارك في شرق أوكرانيا. وتتهم كييف والدول الغربية موسكو بدعم الانفصاليين عبر إرسال السلاح والمقاتلين. الأمر الذي تنفيه روسيا. وكان قيادي انفصالي قال الأسبوع الماضي أنهم نقلوا دعما من 1200 رجل